

حملة الدولة الديمقراطية الواحدة  
مسע למען מדינה דמוקרטית אחת  
One Democratic State Campaign

# حملة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين

وناشطين شباب وعمال متونرين؛ من الداخل والخارج، في صياغة هذا البرنامج الذي يخاطب حقوق الشعب الفلسطيني، ومخاوف اليهود الإسرائيليين، ومتطلبات الحياة المشتركة القائمة على المساواة والعدالة في دولة ديمقراطية واحدة، على أنقاض الاستعمار الكولونيالي والفصل العنصري.

وبهذا التوجه، التحرري والأخلاقي، نستطيع طرح هذا البرنامج على الساحة السياسية، المحلية والإقليمية والعالمية، والعربية، كطرح أخلاقي وإنساني، مما يساعدنا على التحول إلى لاعبين سياسيين ومؤثرين، بدل الاكتفاء بدور المعلقين والمحتجين. إننا بذلك، نعبر عن قناعاتنا بأننا لا نستطيع أن نخرط في نشاط سياسي دون أن يكون له هدف سياسي نهائي. ولذلك، فإننا نتوجه إلى جميع أبناء شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وإلى القوى العربية الشعبية والتحررية في العالم العربي، وإلى اليهود الإسرائيليين واليهود في الخارج، وإلى المجتمع المدني، والقوى الديمقراطية والثورية، في مختلف أنحاء العالم، لدعم ندائنا من أجل هزيمة نظام الفصل العنصري، وإقامة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية. لقد آن الأوان أن نعمل من أجل هذا المشروع النبيل.

إننا بصدد التحضير لإطلاق حملة الدولة الديمقراطية الواحدة، من خلال القيام بنشاطات مركزية في وقت قريب، في فلسطين وخارجها. ولذلك فإننا نحتاج إلى دعمكم الشخصي. فهذا المشروع مشروعنا جميعاً، وهو مشروع حياة وأمل. نستطيع معاً، من خلال الدعم والتفاعل والتعاون، التحول إلى صوتٍ حقيقي وهادر، يُعبر عن الشوق إلى حياة حرة وكريمة وأمنة.

ندعوكم إلى قراءة برنامجنا، وإلى الانضمام إلى حملة الدولة الديمقراطية الواحدة. ونحسب ندرك أنه مع تطور هذه الحملة، وانخراطكم فيها، نستطيع معاً مواصلة النقاش والحوار، من أجل تطوير وإغناء البرنامج السياسي، وبناء الاستراتيجيات المناسبة، والأدوات اللازمة لذلك. إنه برنامج للنضال المشترك، الذي يستقطب الجماهير، بفئاتها الاجتماعية المختلفة، المعنية مباشرة بهذا المشروع التحرري الوطني والديمقراطي. إنه طريق طويل إلى الحرية والتحرر والحياة، ولكنه الأقل كلفة، والأكثر ضماناً.

منذ بداية ٢٠٠٨، نعكف، نحن، مجموعة من الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين، على بناء حملة شعبية حول خيار الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية، وذلك انطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن هذا الخيار هو الحل الأكثر عدالة وإنصافاً، لقضية فلسطين، وللمسألة اليهودية في بلادنا. وهذا الحراك الجديد، الذي انطلق من مدينة حيفا، هو امتدادٌ وتطويرٌ لحركات ومبادرات قديمة، تعود إلى ما قبل نجاح الحركة الصهيونية في إقامة نظام فصل عنصري كولونيالي على أنقاض الشعب الفلسطيني. إننا نطمح إلى التواصل والتشبيك مع كل الذين يرفعون هذه الراية، أفراداً ومجموعات، ويؤمنون بقيم التحرر والحرية والعدالة في دولة مدنية وديمقراطية.

كانت الحاجة ملحة دائماً لهذا الحراك المنظم، وأضحت أكثر إلحاحاً، في ضوء تساقط الأوهام بخصوص "حل الدولتين" الظالم أصلاً، بفعل إصرار نظام الأبرتهاید الكولونيالي على بسط سيطرته الكاملة بين البحر والنهر، وترسيخ مشاريعه الاستيطانية، والإنكار المطلق لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مما يهدد بمزيد من الحروب والقتل والدمار. أما السلطة الفلسطينية، التي أنتجها اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، والتي زُعم أنها ستكون أداة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، فقد تمَّ تحويلها إلى جزء من نظام السيطرة والاستعمار. وقد أدت هذه الأوهام إلى تعميق التجزئة والتشتت، وتبديد طاقات الشعب الفلسطيني. وقد حان الوقت لاستعادة وحدة الشعب الفلسطيني الوطنية والجغرافية، والنضال من أجل التحرر والاستقلال.

وبناء عليه، نتوجه إليكم لدعم هذه الرؤية، رؤية الدولة الديمقراطية الواحدة، ولتبنّي هذا البرنامج، الذي نعتقد أنه يشكل القاسم المشترك لكل الذين يؤمنوا بهذا الخيار. وفي نفس الوقت، نؤكد حرصنا على أن يبقى هذا البرنامج مفتوحاً للتطوير في المستقبل من خلال تفاعلكم واجتهاداتكم ومساهماتكم. إننا نطمح لأن يكون هذا البرنامج، وخطوطه العريضة، موجهاً، فكرياً وسياسياً وأخلاقياً، لحراكنا المشترك، في هذه المرحلة الأولى.

لقد نجحنا، بعد أشهر طويلة من الاجتماعات واللقاءات والحوارات، التي شارك فيها ما يزيد عن 90 شخصاً، رجالاً ونساءً، أكاديميين ومتقنين

البريد الإلكتروني - حيفا: [contact@onestatecampaign.org](mailto:contact@onestatecampaign.org)

## توطئة

**عادت** في السنوات الأخيرة فكرة الدولة الديمقراطية الواحدة في كل فلسطين التاريخية للظهور مجدداً، كأفضل حل للصراع، وبدأت تكتسب تأييداً متزايداً على المستوى الشعبي. هذه الفكرة ليست جديدة، إذ إن حركة التحرر الوطني الفلسطينية، قبل النكبة وبعدها، كانت قد تبنتها، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية حتى انخراطها في المفاوضات السلمية في نهاية الثمانينيات، والتي توجت بتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993. فقد توخت القيادة الفلسطينية من هذا الاتفاق الانتقال إلى مرحلة تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967، ولكنه انتهى بفعل التعنت الإسرائيلي، إلى تكريس المشروع الكولونيالي الاستيطاني، وإلى تمزيق الضفة الغربية والقدس وغزة إلى كانتونات معزولة.

التطبيق الكامل لحق العودة، من خلال وضع آلية تصحح المظالم التاريخية للشعب الفلسطيني التي نتجت عن المشروع الصهيوني الكولونيالي.

إن البرنامج السياسي الذي طرحه "حملة الدولة الديمقراطية الواحدة" يوفر قاعدة لتوطيد هذا الحل في الوعي العام، والذي نسعى من خلاله لحشد التأييد له بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبدعم من مناصري الحرية والعدالة في العالم، وعبر كفاح مشترك ضد نظام الأبارتهيد. فقط عبر دولة ديمقراطية جامعة، متحررة من الاستعمار وترتكز على العدالة والمساواة، نضمن مستقبلاً أفضل لأبنائنا، وسلاماً حقيقياً في كل فلسطين التاريخية.

## البرنامج السياسي

### 2. حق العودة والتأهيل والاندماج في المجتمع:

تتبنى الدولة حق اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعيشون في الشتات والذين يعيشون حالياً في فلسطين التاريخية، بما في ذلك الفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية، والذين طردوا من ديارهم عام 1948 وكذلك نسلهم، في العودة إلى البلاد، وإلى الأماكن التي طردوا منها، وإعادة بناء حياتهم الشخصية ودمجهم في المجتمع والاقتصاد ومؤسسات الحكم في الدولة. وستطبق الدولة هذا الحق كاملاً، وسيتم بأقصى ما يمكن إعادة الملكية الخاصة والجماعية للاجئين الفلسطينيين و/ أو

لقد بات واضحاً موت حل الدولتين، وهو في الأساس حل غير منصف. فقد دفتته إسرائيل بسياساتها الكولونيالية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، التي كان من المفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية المستقلة. وغدا الشعب الفلسطيني الذي يعيش في فلسطين التاريخية، بما فيه الجزء الذي يعيش تحت المواطنة الإسرائيلية، رازحاً تحت نظام قهر واحد.

في ظل هذه التطورات الخطيرة، والأهم، انطلاقاً من قيم العدالة والتحرر والديمقراطية، يتأكد أن الطريق الوحيد لتحقيق العدالة والسلام الدائم هو تفكيك نظام الأبارتهيد الكولونيالي في فلسطين التاريخية، وإقامة نظام سياسي مبني على المساواة الكاملة في الحقوق، وعلى

### 1. دولة ديمقراطية- دستورية واحدة: تقام

الدولة الديمقراطية الواحدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، كدوله لكل مواطنيها، بما فيهم اللاجئين الفلسطينيين، بحيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية، إضافة إلى الحرية والأمن. هذه الدولة تكون ديمقراطية دستورية، تتبع سلطة الحكم وسن القوانين فيها من إرادة الشعب، ويتمتع جميع مواطنيها بحقوق متساوية في الانتخاب والترشح لأي منصب والمساهمة في حكم البلاد.

الحصول على تعويضات مناسبة.

### 3. الحقوق الفردية: لن يُسمح بقوانين أو مؤسسات

أو ممارسات تجيز التمييز بين مواطني الدولة على خلفيه الانتماء الإثني أو القومي أو الثقافي أو على أساس اللون أو النوع الاجتماعي (الجنس) أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الملكية أو التوجه الجنسي. تمنح الدولة كل مواطنيها الحق في حرية الحركة والإقامة في أي مكان في الدولة، وكذلك حرية الاعتقاد والفكر. وبالإضافة إلى الزواج الديني، توفر الدولة إمكانيات للزواج المدني لمن يرغب في ذلك. كما تمنح الدولة كل المواطنين حقوقاً متساوية في جميع المجالات وفي جميع مؤسسات الدولة.

### 4. الحقوق الجماعية: في إطار الدولة الديمقراطية

الواحدة، سيجمي الدستور الحقوق الجماعية وحرية التنظيم- قومياً، اثنياً، دينياً، طبقياً وجندرياً (على أساس النوع الاجتماعي/ الجنس)، وسيوفر الضمانات الدستورية لازدهار جميع اللغات والفنون والثقافات بحرية. لن تحظى أي جماعة في هذه الدولة، بأي امتيازات خاصة، ولن يكون لأي منها نفوذ أو سيطرة على الآخرين. ودستورياً، لن يُسمح للبرلمان بسن قوانين تميز ضد أي جماعة إثنية أو قومية أو دينية أو ثقافية أو طبقية في البلاد.

### 5. الهجرة: سيتم الحصول على مواطنة الدولة لأناس

آخرين، يريدون الهجرة إليها، من خلال إجراءات الهجرة العادية.

### 6. بناء مجتمع مدني مشترك: تسعى الدولة إلى

تنمية مجتمع مدني حيوي، حيث سيتم تشجيع إقامة مؤسسات مدنية، وبخاصة تربية وتعليمية واقتصادية، مشتركة.

### 7. الاقتصاد والعدالة الاقتصادية: تسعى رؤيتنا إلى

تحقيق العدالة، الاجتماعية والاقتصادية، وإلى وضع سياسة اقتصادية تنص على عقود من الاستغلال والتمييز التي أوجدت فجوات اجتماعية واقتصادية عميقة بين

الناس الذين يعيشون في هذه البلاد. فتوزيع الدخل في إسرائيل/ فلسطين هو الأكثر تفاوتاً من أي بلد في العالم. يجب على الدولة، التي تسعى إلى تحقيق العدالة، أن تضع سياسة اقتصادية إبداعية لإعادة التوزيع على المدى الطويل، وذلك لضمان حصول جميع المواطنين على فرص متكافئة في التعليم والعمالة المنتجة والأمن الاقتصادي ومستوى معيشي كريم.

### 8. الالتزام بحقوق الإنسان والعدل والسلام:

ستحافظ الدولة على القانون الدولي، وستسعى إلى حل النزاعات بالطرق السلمية من خلال التفاوض والأمن الجماعي وفقاً ليثاق الأمم المتحدة. وستقوم الدولة بالتوقيع والمصادقة على جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيرفض شعبها العنصرية وسيعزز الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية على النحو المنصوص عليه في مواثيق الأمم المتحدة ذات الصلة.

### 9. دورنا في المنطقة: تتعاون "حملة الدولة الديمقراطية

الواحدة" مع القوى التقدمية والديمقراطية في العالم العربي التي تناضل من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومن أجل مجتمعات ناهضة ومتحررة من الاستبداد والسيطرة الخارجية. وتحديداً تسعى الدولة الواحدة إلى تعزيز الديمقراطية والحرية في منطقته الشرق الأوسط، بحيث يتم احترام شعوبها ومواطنيها وأديانها وتقاليدها وأيديولوجياتها، ويحترم حقها في النضال من أجل المساواة وحرية التفكير. إن تحقيق العدالة في فلسطين سيسهم في تحقيق هذه الأهداف والطموحات الشعبية.

### 10. مسؤوليتنا العالمية: على المستوى العالمي، تُعتبر

"حملة الدولة الديمقراطية الواحدة" جزءاً من القوى الديمقراطية والتقدمية التي تناضل من أجل نظام عالمي بديل، يكون تعددياً ودائماً، وأكثر عدلاً ومساواة وإنسانية، وخالياً من الاستغلال والعنصرية والتعصب والقمع والحروب والاستعمار والإمبريالية، بحيث تُصان فيه كرامة الإنسان، وتُحترم حقوقه في الحرية والتوزيع العادل للثروة، وتُوفّر له بيئة صحية مستدامة.

